

المشروع التجريبي: استشارات عمومية حول الأمن المحلي
تقرير ندوة إقليمية

مواجهة تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي

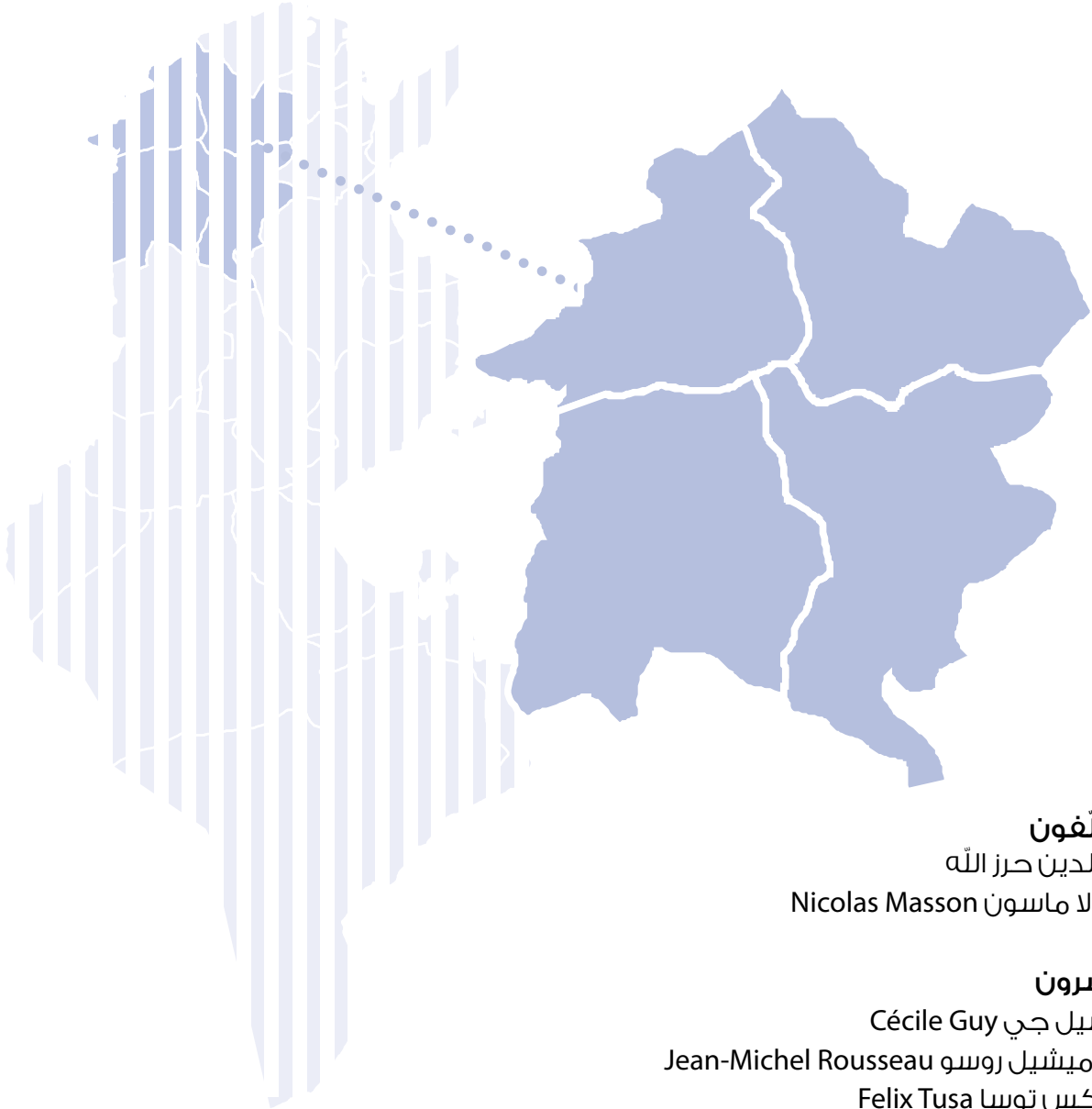


DCAF

un centre pour la sécurité,
le développement et
l'état de droit

تقرير ندوة إقليمية

مواجهة تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي



المؤلفون

نصرالدين حرز الله

نيكولا ماسون Nicolas Masson

الناشرون

سيسيل جي Cécile Guy

جان ميشيل روسو Jean-Michel Rousseau

فيليكس توسا Felix Tusa

حول مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

إن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) منظمة دولية مقرها الرئيسي في سويسرا. يهدف المركز إلى مساعدة الدول – سواء أكانت ديمقراطيات متقدمة أو ديمقراطيات ناشئة – على إرساء الحكم الرشيد في القطاع الأمني في إطار من الديمقراطية واحترام سيادة القانون. كما يقدّم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة برامج الدعم الاستشارية والمساعدات العملية للدول التي تسعى لتعزيز الحكم الرشيد في قطاعاتها الأمنية. ويعمل المركز مباشرة مع الحكومات الوطنية والمحلية والبرلمانات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وقوات الأمن والدفاع.

تتمتع حالياً 62 دولة بعضوية مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومن بينها تونس التي انضمت إليه منذ جوبلية 2011. ويستدلّ المركز في أنشطته بمبادئ الحياد وعدم الانحياز والمشاركة الشاملة والتكثيف المحلي.

للمزيد من المعلومات، يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة: www.dcaf.ch، أو موقع مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة في تونس: www.dcaf-tunisie.org.

حول المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل (CTESG)

المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل هو مركز دراسات تونسي أُسس سنة 2013. وهو يهدف إلى النهوض بثقافة الأمن الشامل.

في هذا الإطار، ينظّم المركز ملتقيات ومنتديات جهوية ووطنية ودولية لمعالجة المسائل ذات الصلة. كما أنه يتعاون مع هيكل رسمية وجمعيات وطنية ومراكز بحوث. تتوفر المزيد من المعلومات حول المركز على العنوان التالي: <https://fr-fr.facebook.com/ctesg.tunisia>.

حول المشروع التجريبي

يتمثّل المشروع التجريبي الذي أرساه كل من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، في سلسلة من الاستشارات حول الأمن الإنساني تغطي جميع الولايات التونسية. وتهدف هذه الاستشارات إلى تقييم الاحتياجات المحلية في مجال الأمن وقدرة السلطات المحلية على تقديم استجابات ملموسة لهذه الاحتياجات، وإلى رفع توصيات خطية – من المشاركين، ومن المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل ومن مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة – إلى السلطات المحلية والمركزية.

الشكر

تم تنفيذ هذا المشروع التجريبي بفضل الدعم المالي من الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني لشمال أفريقيا (TFNA) التابع لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF).

لمزيد من المعلومات حول الصندوق الاستئماني، يرجى زيارة الموقع: www.dcaf-tfna.org

ISBN: 978-92-9222-388-5



| | |
|----|--|
| 4 | خصائص الشمال الغربي التونسي |
| | مقدمة |
| 7 | تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي. |
| | نقاش |
| 9 | مواجهة تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي |
| 10 | 1. الأمن السياسي: تعزيز اللامركزية وأهمية الانتخابات الشفافة والديمقراطية |
| 11 | النقاش رقم 1 الأمن السياسي: ما رأي المشاركين من الشمال الغربي التونسي؟ |
| 13 | 2. الأمن الاقتصادي: حجر الزاوية في التنمية |
| 14 | النقاش رقم 2 الأمن الاقتصادي: ما رأي المشاركين من الشمال الغربي التونسي؟ |
| 15 | 3. الأمن الصحي و الغذائي و الاجتماعي: تهميش مقلق مقارنة بجهات أخرى |
| 17 | النقاش رقم 3 الأمن الصحي و الغذائي و الاجتماعي: ما رأي المشاركين من الشمال الغربي التونسي؟ |
| 19 | |
| 20 | 4. الأمن العام: النهوض بإصلاح القطاع الأمني |
| | النقاش رقم 4 الأمن العام: ما رأي المشاركين من الشمال الغربي التونسي؟ |
| 23 | التوصيات |
| 28 | توصيات المشاركين توصيات المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة |

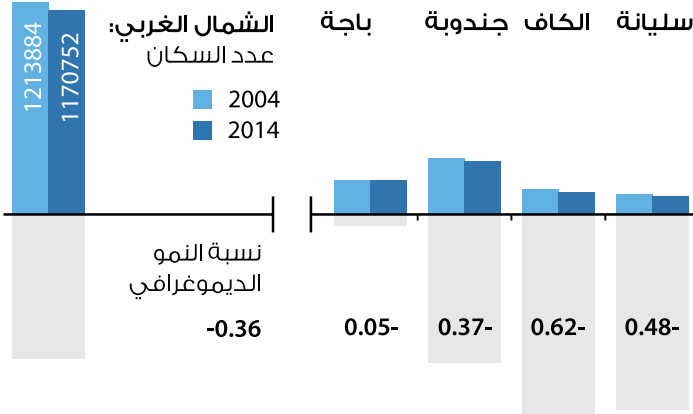
خصائص الشمال الغربي التونسي

سكان الشمال الغربي التونسي

1.170.752

العدد الإجمالي
لسكان البلاد
التونسية
10.982.754

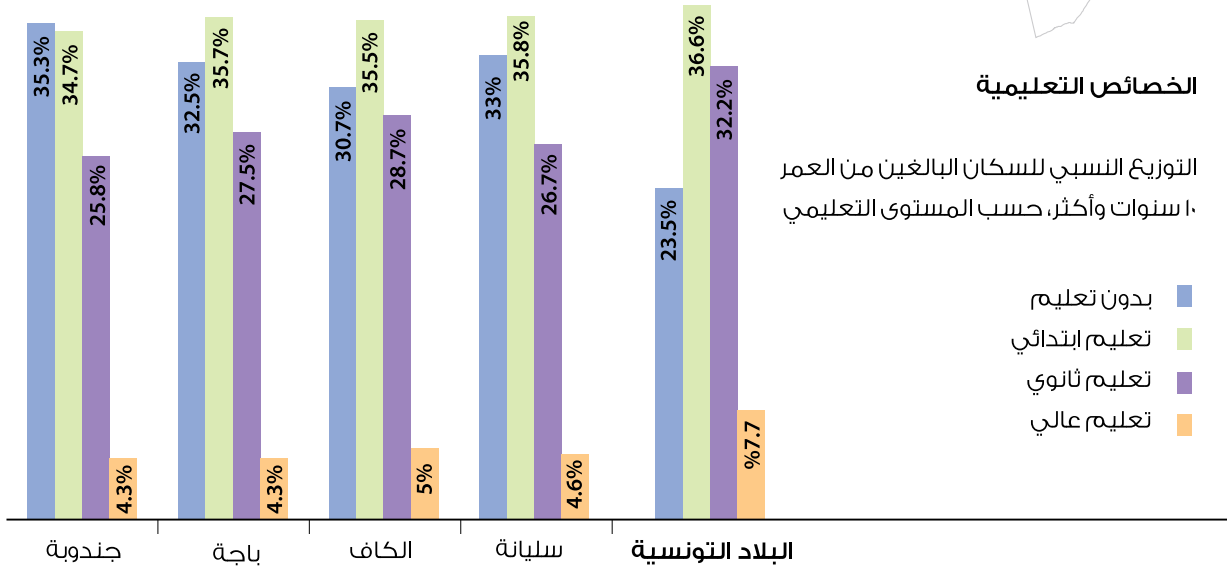
(+1.03% منذ العام 2004)



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى (RGPH) 2014، المعهد الوطني للإحصاء

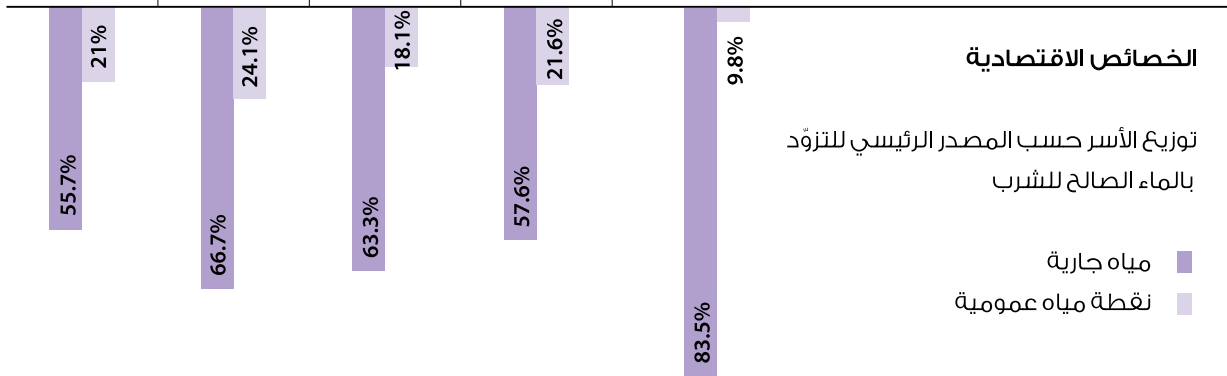
الخصائص التعليمية

التوزيع النسبي للسكان البالغين من العمر 10 سنوات وأكثر، حسب المستوى التعليمي



الخصائص الاقتصادية

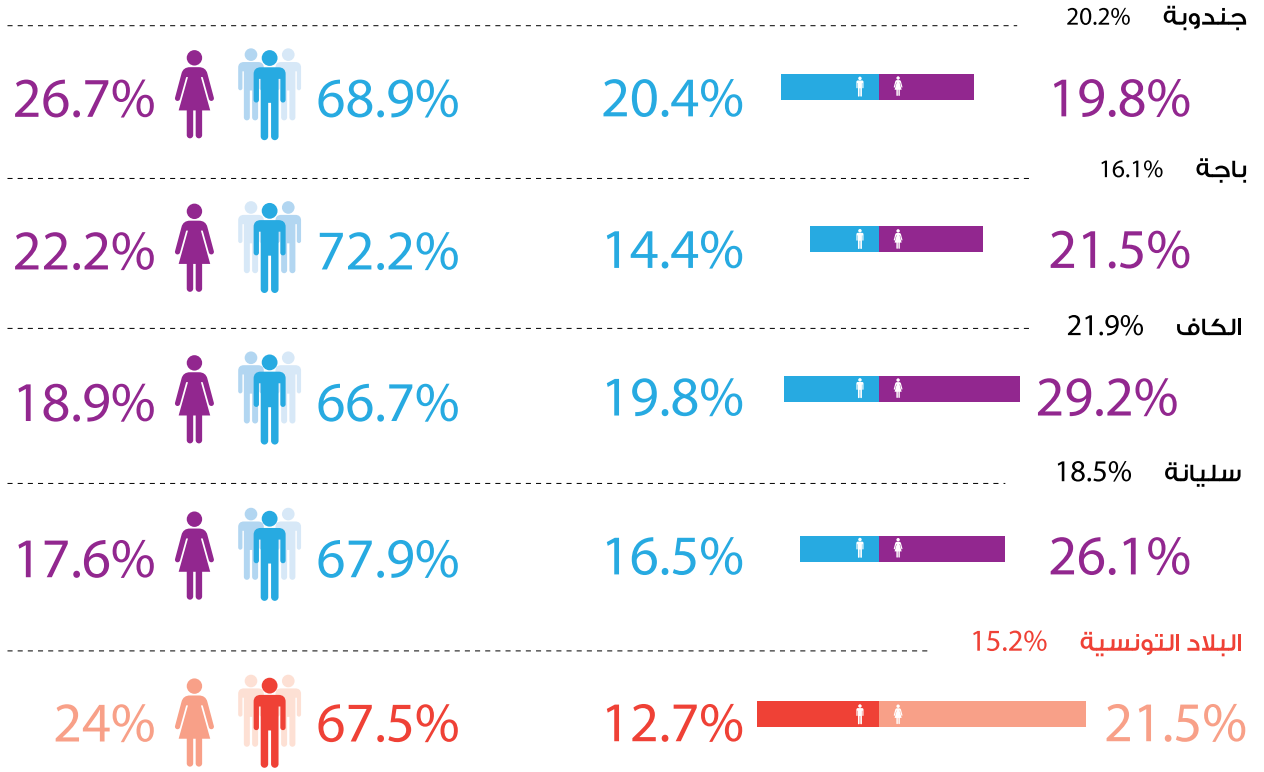
توزيع الأسر حسب المصدر الرئيسي للتزود بالماء الصالح للشرب



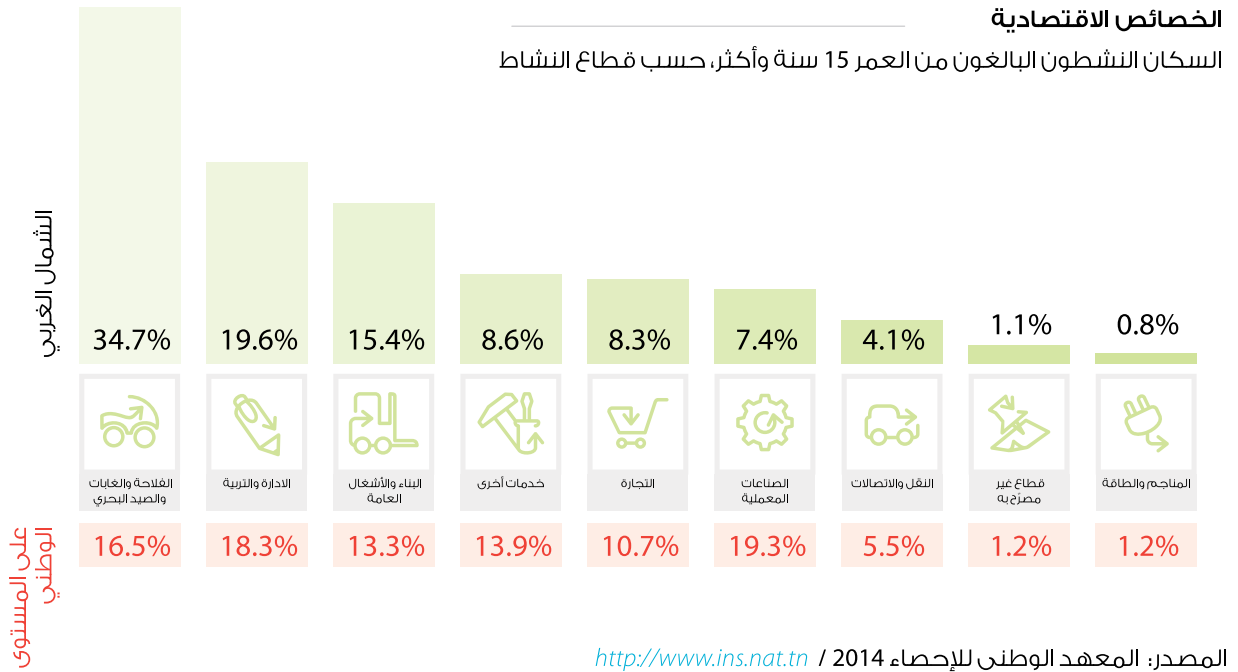
المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى (RGPH) 2014، المعهد الوطني للإحصاء

نسبة النشاط، حسب النوع الاجتماعي

نسبة البطالة لدى السكان البالغين من العمر 15 سنة وأكثر، حسب النوع الاجتماعي



المصدر: معطيات ديموغرافية واجتماعية، 2014، الثلاثي الأول، المعهد الوطني للإحصاء



تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي

عقدت يومي 12 و 13 أبريل 2014 بطبرقة في ولاية جندوبة ندوة حول الأهداف والتحديات الأمنية في الشمال الغربي التونسي. وقد نظم هذه الندوة المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل (CTESG) بدعم من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF). حضر هذه الندوة أكثر من 250 مشاركاً، من بينهم أعضاء من المجتمع المدني ومن السلطات المحلية إلى جانب نقابيين وصحافيين وعدد من ضباط قوات الأمن التونسية. وقد جاء معظمهم من الشمال الغربي التونسي وتحديداً من ولايات جندوبة، والكاف، وباجة، وسليانة.

وقام السيد نيكولا ماسون M. Nicolas Masson، ممثل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بإبراز أهمية العمليات التشاورية في وضع السياسات الآيلة إلى النهوض بالأمن الإنساني على الصعيد المحلي.

وبدعم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة رؤية للأمن الإنساني يكون محورها الأساسي الفرد. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يمكن لمنتديات استشارية محلية تسهيل اتخاذ القرار في مجال الأمن، بما يتماشى والاحتياجات الملموسة للمواطنين. وبذلك فإن تطوير مؤسسات الرقابة المنظمة وغير المنظمة لقطاع الأمن التونسي يكتسب أهمية كبرى.

وأشار الدكتور نصر بن سلطانة، رئيس المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، في كلمته الافتتاحية إلى أنّ معالجة التحديات الأمنية في الشمال الغربي التونسي ترتبط حكماً برؤية واسعة للأمن. وبالنسبة إليه، يجب على هذه الرؤية الشاملة للأمن أن تشمل مبادئ الحكم الديمقراطي والتنمية المحلية. وعلى أساس هذه الملاحظة تمت دعوة المشاركين إلى تحليل الأسباب المحلية وراء انعدام الأمن الذي يواجهونه. وفي هذا التحليل، من الضروري أن يأخذوا بعين الاعتبار مختلف مكونات الأمن الشامل، أي أن يتناولوا الموضوع من المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وجب على السلطة التأسيسية أن تمنح للسلط الجهوية و المحلية، في الدستور، سلطة الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن. مع التذكير أن هذه الرقابة يمارسها غير الفاعلين الرسميين دون الحاجة الى نص قانوني يسمح لهم بذلك، و نعني بهؤلاء الفاعلين غير الرسميين المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

ما هو الأمن الانساني؟

حسب الأمم المتحدة،

يتضمن الأمن الإنساني بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الغاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن تراث بيئة طبيعية صحية هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها امن الإنسان وبالتالي الأمن القومي.

بالنسبة للمركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، فإن مصطلح "الأمن الشامل" مرادف لـ"الأمن الإنساني".

المصدر: تقرير الألفية، الأمم المتحدة، كوفي عنان، عام 2000

مواجهة تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي

الأمن الإنساني والأمن الوطني

خلال العقد الماضي، لاحظ عدد من الدول أنه لم يكن بالإمكان تصوّر الأمن الوطني – السيادة الاقتصادية وسلامة الأراضي والمؤسسات – دون حماية الرفاه النفسي والبدني للمواطنين.

يهدف الأمن الإنساني إلى ضمان العيش الكريم للأفراد بعيدًا عن العنف البدني والظوف والعوز، وبات اليوم جزءًا لا يتجزأ من رؤيتهم لسياسة الأمن الوطني.

في إطار العولمة، لم يعد أمن الدولة يضمن تلقائيًا سلامة المواطنين ورفاههم. ذلك أن الازدياد الملحوظ في تدفق السلع والمعلومات والأشخاص عبر الحدود ينطوي على تهديدات جمّة، وبات من الضروري تصور مفهوم أوسع للأمن من أجل الرد على هذه التهديدات. ولا يمكن بالتالي أن يظلّ مفهوم الأمن محصورًا بالدولة، بل يجب أن يكون الإنسان محوره الأساسي.

خلال النقاش، قدّم العديد من المشاركين من مختلف ولايات الشمال الغرب التونسي رؤيتهم للتحديات الأمنية التي يواجهونها على الصعيد اللامركزي. وتتعلّق المواضيع الرئيسية التي تمّت إثارتها أثناء النقاش بالمجالات التالية:

1. **الأمن السياسي:** تعزيز اللامركزية وأهمية انتخابات شفّافة وديمقراطية
2. **الأمن الاقتصادي:** حصر الزاوية للتنمية
3. **الأمن الصحي والاجتماعي:** تهميش مقلق مقارنة بجهات أخرى
4. **الأمن العام:** النهوض بإصلاح قطاع الأمن

وسيتّم تناول هذه النقاط، الواحدة تلو الأخرى، في بقية هذا التقرير.

1. الأمن السياسي:

تعزيز اللامركزية وأهمية الانتخابات الشفافة والديمقراطية

من المهم أن يدير التونسيون التحضيرات للانتخابات الوطنية بأكثر فعالية ممكنة وفي أسرع وقت ممكن. فأى نقص ديمقراطي قد يفتح المجال لمزيد من انعدام الأمن.

كما أشار إلى أن المصادقة على القانون الانتخابي الجديد رهان وطني كبير يجب تجسيده بأسرع وقت ممكن².

ذكر الدكتور بن سلطنة من المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل أنّ اللامركزية هي إحدى دعائم الحكم الرشيد المنصوص عليها في الدستور التونسي، الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 26 جانفي 2014 (راجع بالخصوص إلى الفصل 131).¹ وبشكل عام، يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز آليات المشاركة المحلية، ويمكن بالتالي منظمات المجتمع المدني مثل المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل من تقديم دعمها للممثلين المحليين في مجال تشخيص التحديات الأمنية التي يواجهونها.

وكما هو الحال في فرنسا، فإن نظام الأمن التونسي مركزي، حيث يرتبط أعوان الأمن بالدولة المركزية وإداراتها التي توجد مقراتها في تونس العاصمة. أما في بلدان أخرى، وتحديدًا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فنظام الأمن معدّ بطريقة لامركزية. في هذه الحالة، تخضع قوات الشرطة للقوانين الوطنية ولكنها تُدار عموماً من قبل سلطة محلية. ولذلك فهي تختلف من مجموعة محلية (بلدية، جهة) إلى أخرى.

وشدّد العميد مختار بن نصر، الناطق السابق باسم وزارة الدفاع و رئيس المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، على أهمية إجراء انتخابات تشريعية شفافة وديمقراطية في تونس خلال سنة 2014:

1. تقوم السلطة المحلية على أساس اللامركزية، وتتجسد اللامركزية في جماعات محلية تتكون من بلديات وجهات وأقاليم، حيث تغطي كل فئة منها كامل أراضي الجمهورية وفق تقسيم يضبطه القانون. يمكن استحداث فئات خصوصية من الجماعات المحلية بموجب القانون.

2. تمت في النهاية المصادقة على القانون الجديد للانتخابات في تونس من قبل المجلس الوطني التأسيسي يوم 1 ماي 2014

النقاش 1

الأمن السياسي: ما رأي المشاركين في الشمال الغربي التونسي؟

خذوا مثلاً جهةً جندوبة. فقد كان سكانها محرومين من المواطنة حتى قبل الثورة. لذلك يجب تعزيز الحق في المواطنة. ونحن كمواطنين نريد أن نتمكّن من لعب دور، ونريد المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي.

أكد العديد من المشاركين في الندوة أن غموض الوضع السياسي كان له أثر سلبي على شعورهم بالأمن. بالنسبة للبعض، على غرار هذا المحامي من الكاف، افترق سكان الشمال الغربي التونسي لفترة طويلة جدًا إلى أي شعور بالمواطنة:

يجب تعزيز روح المساواة بين المواطنين حتى يكفّ سكّان الشمال الغربي عن الشعور بأنهم ضحايا سياسات تعزّز الفوارق بين الجهات. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنظيم ندوات تشجّع المواطنين على تقديم التوصيات واتخاذ المبادرات.

وفي ما يتعلق بمسألة المواطنة، دعا ضابط شرطة من باجة إلى تعزيز منصات التشاور العمومية على المستوى المحلي من أجل تعزيز حس المواطنة لدى سكان المنطقة:

بالنسبة لنا فإن العمل على تنظيم انتخابات شفافة خلال العام الجاري ضمانه هامة للاستقرار. يجب أن تؤدي هذه الانتخابات إلى نتائج مقبولة من التونسيين. ويجب على المجتمع المدني أن يلعب دوراً أساسياً في هذه العملية. ولا بد كذلك من وضع أولويات خاصة بكل جهة، كي تتسنى مناقشة البرامج الانتخابية التي تلبّي الاحتياجات المحلية.

ويرى العديد من المشاركين أن إجراء الانتخابات المقررة لسنة ٢٠١٤ يعتبر خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار في تونس على الصعيدين الوطني والإقليمي:

مسألة الإضرابات مثلاً هي مسألة أساسية. إذ يعتقد البعض أن الممارسة التعسفية لحق الاضراب يعرّض الاستقرار للخطر ويؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد؛ في حين يرى آخرون أنه يجب تجريم أي تدخل في الأنشطة النقابية.

وأخيراً، بدأ المشاركون منقسمين حول مسألة حق الإضراب كما هو معمول به في تونس. وقد لخصت إحدى الأعضاء النقابيين من باجة الجدل على النحو التالي:

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال منع الجريمة (2002)

تشير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال منع الجريمة إلى أن السلم الأهلي ضروري للتنمية المستدامة. وتستند هذه المبادئ إلى مجموعة متنوعة من المقاربات (الاجتماعية والاقتصادية، التربوية، الصحية) وتسعى إلى بلوغ الأهداف التالية:

تعزيز رفاه الناس وتشجيع على السلوك الاجتماعي عن طريق التدابير الاجتماعية واقتصادية والصحية والتعليمية، مع إيلاء الأطفال والشباب اهتماما خاصا و التركيز على عاملي الوقاية المرتبطين بالجريمة والإيذاء (الوقاية عن طريق التنمية الاجتماعية أو منع الجريمة بواسطة تدابير اجتماعية)؛

تغيير الظروف المحلية التي تسود في الأحياء و التي تؤثر على ارتكاب الأفعال الإجرامية و الإيذاء و اندعاش الأمن الذي ينجم عن الجريمة، وذلك بالاستفادة من المبادرات والخبرات الفنية و التزام أفراد المجتمع المحلي (منع الجريمة استنادا إلى تدابير محلية)؛

منع حدوث الجرائم بتقليل الفرص، و زيادة الشعور باحتمال الاعتقال و تقليل المنافع، بما في ذلك من خلال التصميم البيئي، و تقديم المساعدة و المعلومات إلى الضحايا المحتملين و الفعليين (منع الجريمة بواسطة تدابير ظرفية)؛

منع العودة إلى ارتكاب الجرائم و ذلك بالمساعدة على إدماج المجرمين من جديد و غير ذلك من الآليات الوقائية (برامج إعادة الإدماج)؛

المصدر: مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة (2002).

http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=E/2002/99

2. الأمن الاقتصادي:

حجر الزاوية في التنمية

من حيث الموارد الطبيعية، تتمتع المنطقة الشمالية الغربية بالدرجة الأولى بكميات وافرة من المياه والأراضي القابلة للاستغلال، وبالتحديد المناطق الغابية والزراعية. إذًا، يتركز النشاط الاقتصادي الجهوي أساسًا على الزراعة (القمح والبطاطا)، وتربية الماشية، والصيد البحري، والسياحة (راجع إلى الرسم البياني في الصفحة 5 المتعلّق بالخصائص الاقتصادية للشمال الغربي التونسي). لذلك يُعتبر الشمال الغربي "مطمورة حبوب" تونس. كما أنه ينتج أكثر من 12% من منتجات الألبان في البلاد.

وقد لفت العقيد رياض بكاره إلى عدد من التحديات المشتركة بين ولايات الشمال الغربي التونسي الأربعة، والتي يشتهر بدورها في كبح التنمية الاقتصادية في هذه الولايات، وهي:

- عدم الاستقرار السياسي؛
- التطور الضعيف للبنية التحتية؛
- التوزيع غير المتكافئ لملكية الأراضي؛
- مديونية القطاع الزراعي؛
- غياب الأسواق الاقتصادية، بما في ذلك انغلاقها على السوق الجزائرية؛
- التهريب؛
- غياب التطور التكنولوجي؛
- نسبة البطالة المرتفعة بين الشباب (حوالي الخمس)؛
- الأمية (التي تشمل حوالي ثلث السكان).

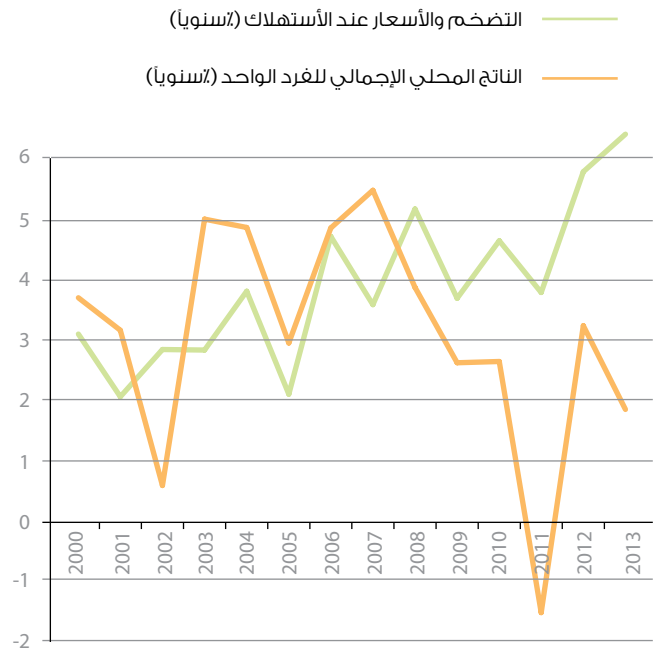
المصدر: البنك الدولي

<http://donnees.banquemondiale.org/pays/tunisie>

ترتبط تنمية الشمال الغربي التونسي بضمان بيئة اقتصادية آمنة ومنصفة وديناميكية. في هذا السياق، قدّم العقيد رياض بكاره، وهو اطار بسلك الحرس الوطني التونسي وعضو في المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، بعض الأرقام التي تشير إلى حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية في ولايات جندوبة وباجة وسليانة والكاف.

نشير أولاً إلى أن منطقة الشمال الغربي عانت من الصعوبات الاقتصادية نفسها التي شهدتها سائر مناطق البلاد، وهي: نسبة نمو ضعيفة وارتفاع كبير في الأسعار بعد الركود الاقتصادي المسجّل سنة 2011. ويوضّح الرسم البياني أدناه تدهور القدرة الشرائية لدى المواطنين.

تطور الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد ومعدل التضخم منذ العام 2000



3. و تمثل هذه الأخيرة ما يقارب 14,800 كلم² مع 1.2 مليون نسمة، أي ما يقارب 15% من سكان البلاد في 9% من الأراضي.

لا تتوفر معلومات كثيرة حول التجارة غير القانونية في تونس. يؤكد تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group في عام 2013 أن النصف الشمالي من الحدود التونسية – الجزائرية، الذي تحدّه من الشرق ولايتا جندوبة والكاف، يوشك أن يصبح مصباً أساسياً لمادة القنب الهندي والأسلحة الخفيفة.

ووفقاً لبيانات وزارة الداخلية الواردة في هذا التقرير، فإن الحرس الوطني أحبط 441 عملية تفريب سنة 2012، مقابل 3650 سنة 2010. يوحى هذا الانخفاض في عدد العمليات المحبّطة للوهلة الأولى بتراجع في عمليات التفريب، ولكن الأرقام لا تتطابق مع أحوال الشهود العيان وتقارير بعض الصحفيين والمحليين الذين يؤكدون على ازدياد هذا النوع من التجارة. ومن الممكن أن انخفاض عدد عمليات التفريب التي تم إحباطها هو في الواقع نتيجة مباشرة لانخفاض عمليات المراقبة من قبل أعوان الحرس الوطني والديوانة والشرطة منذ ثورة 2011.

النقاش

الأمن الاقتصادي: ما رأي المشاركين في الشمال الغربي التونسي؟

بالنسبة لمعظم المشاركين في الندوة، يعتبر التخلف الاقتصادي في الشمال الغربي التونسي السبب الرئيسي لانعدام الأمن السائد في المنطقة. وهم يعتبرون أن المشاكل تطال خصوصاً القطاع الزراعي الذي يعاني من مديونية تفوق طاقة الفلاحين، ومن تكاليف مرتفعة للإنتاج وهشاشة في المعدات.

حتى يستعيد المواطنون في الشمال الغربي كرامتهم، يجب تسريع عجلات التنمية بتفعيل المشاريع التي تعطلها السلطة المركزية منذ فترة طويلة.

أصبحت ظروف المعيشة صعبة بسبب ضعف الخدمات العمومية ونقص إمكانيات الوصول إلى محاور النقل وطرق المواصلات. وكما أشار إلى ذلك محام من جندوبة:

إنّ أحد العوامل التي تسبب ظواهر العنف هو التهميش الحاد الذي تعاني منه ولايات الشمال الغربي. فبعض المنازل موجودة بالقرب من مصادر المياه الطبيعية، ولكنها ليست مجهزة حتى بالمرافق الصحية، في حين يتم استغلال مصادر المياه نفسها لتزويد "قصور قرطاج" بالمياه الصالحة للشرب...

وفقاً لما ذكره البعض، ثمة ارتباط مباشر بين فقر هذه المناطق وبروز ظواهر التمرد والعنف. وعلى حد قول أحد سكان الكاف:

يبرز التفريب كإقتصاد بديل لا يستفيد منه حقاً إلا الشبكات والمهربون. وكان بعض أعضاء الجماعات المسلحة قد مارسوا أنشطة التفريب قبل الانضمام إلى الحركات الأيديولوجية. وهم اليوم يقاوضون السلع المهربة والمخدرات والكحول بالأسلحة، أو يستخدمونها لكسب تعاون المواطنين.

يبدو التفريب كذلك مصدراً رئيسياً لغياب الاستقرار الاقتصادي وانعدام الأمن. وفقاً لصحافي من الكاف:

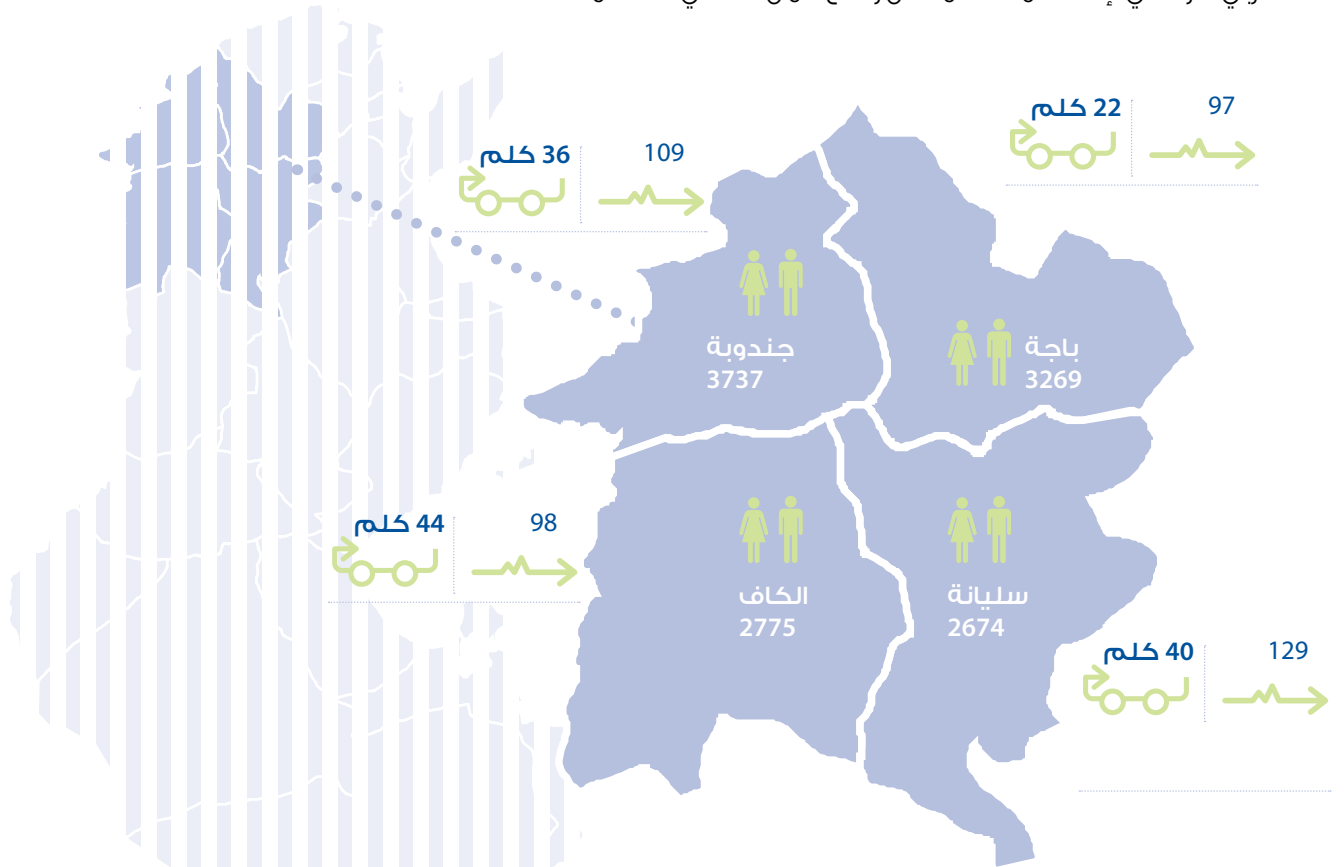
وأخيراً، طلب المشاركون ربط المنطقة بالمحاور الكبرى لشبكة الطرقات بغية التسريع في إلغاء تهميش الشمال الغربي وتعزيز المبادلات مع المناطق الأكثر تصنيعاً مثل إقليم تونس.

3. الأمن الصحي و الغذائي و الاجتماعي:

تتميش مقلق مقارنةً بمناطق أخرى

والاجتماعي. والإحصائيات المتعلقة بعدد المواطنين لكل مركز طبي محلي، وبمعدّل المسافة التي يجب قطعها للوصول إلى هناك، تعبّر عن واقع الوضع الصحي في المنطقة:

قامت السيدة سعاد الغزواني، ممثلة المركز التونسي لنقل الدم وعضوة في المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، بعرض "خارطة" الخدمات الصحية في الشمال الغربي التونسي لإعطاء لمحة عامة عن وضع الأمن الصحي

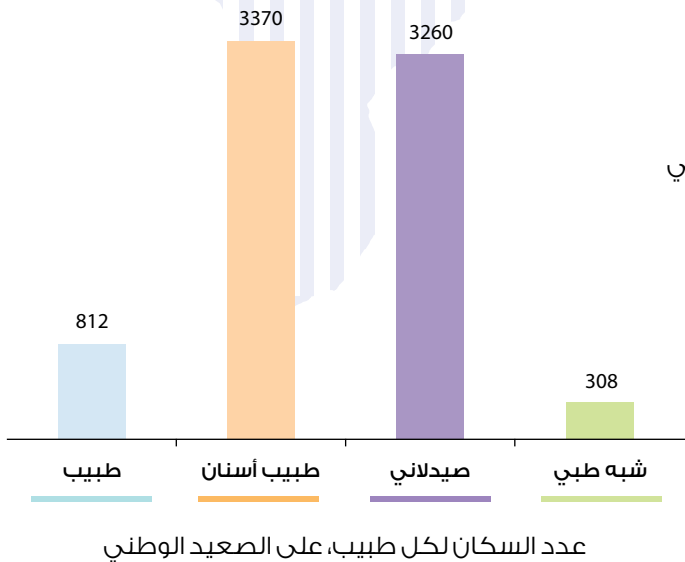


إحصائيات حول الخدمات الصحية في الشمال الغربي التونسي

التونسي

- عدد المواطنين لكل مركز طبي محلي
- معدّل المسافة بين المنزل والمركز الطبي المحلي
- عدد الأطباء العاميين

المصدر: السيدة سعاد الغزواني، عضوة المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل



الإحصائيات الوطنية

2010

المصدر: وزارة الصحة العمومية، 2010 / الإحصاءات الوطنية 2010

بحسب السيدة الغزواني، فإن ولايات الشمال الغربي التونسي محرومة على المستويين الصحي والطبي. على سبيل المثال، لدى هذه الولايات عدد قليل من الأطباء العاميين والأخصائيين، وتشكو من نقص في التجهيزات الطبية اللازمة.

إضافة إلى ذلك، أشار الدكتور سالم حمدي، كاتب دولة سابق للفلاحة، إلى وجود أوجه نقص في مجال الأمن الغذائي في الشمال الغربي التونسي.

يتطلب الأمن الغذائي إمكانية التزود بالمواد الغذائية بأسعار معقولة. ويجب أن تكون هذه المواد ذات نوعية جيدة ويمكن الوصول إليها بسبيل سهلة ومتاحة (البنية التحتية). لكن غالبًا ما يعاني الشمال الغربي التونسي من حالات استثنائية مثل موجات الحر والفيضانات وفصول الشتاء القاسية، ما يؤدي إلى نقص في المواد الغذائية.

وبخصوص جوانب الأمن الاجتماعي، قدم العقيد رياض بكاره من جانبه ما يشكّل النسيج الاجتماعي ومكونات المجتمع المدني في ولايات الشمال الغربي التونسي. وأشار إلى أهمية هذه المكونات كآليات للاستجابة إلى احتياجات وتوقعات المواطنين في هذه المنطقة. وقد بيّنت الإحصائيات التالية ما جاء في مداخلته:

| المجموع | سليانة | باجة | الكاف | جندوبة | طبيعة الجمعية ⁴ |
|---------|--------|------|-------|--------|---------------------------------|
| 292 | 70 | 90 | 53 | 79 | جمعيات ثقافية وفنية |
| 723 | 199 | 137 | 158 | 229 | جمعيات خيرية |
| 290 | 63 | 58 | 83 | 86 | جمعية ذات طابع عام ⁵ |
| 31 | 9 | 7 | 8 | 7 | جمعيات وداوية |
| 148 | 22 | 31 | 52 | 43 | جمعيات تنموية |
| 113 | 14 | 29 | 32 | 38 | جمعيات رياضية |
| 55 | 7 | 23 | 8 | 17 | جمعيات علمية |
| 19 | 5 | 3 | 2 | 9 | جمعيات نسائية |

المصدر: العقيد بكاره، عضو المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل

4. تتوافق هذه الفئات مع تلك الموجودة في قانون الجمعيات لسنة 1959، الذي تم تعديله واتمامه سنة 1992، وفي سبتمبر 2011، اقترح مرسومه يتعلّق بالجمعيات إلغاء النص القديم وإزالة هذه الفئات.

5. من بين هذه الجمعيات الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

النقاش 3

الأمن الاقتصادي: ما رأي المشاركين في الشمال الغربي التونسي؟

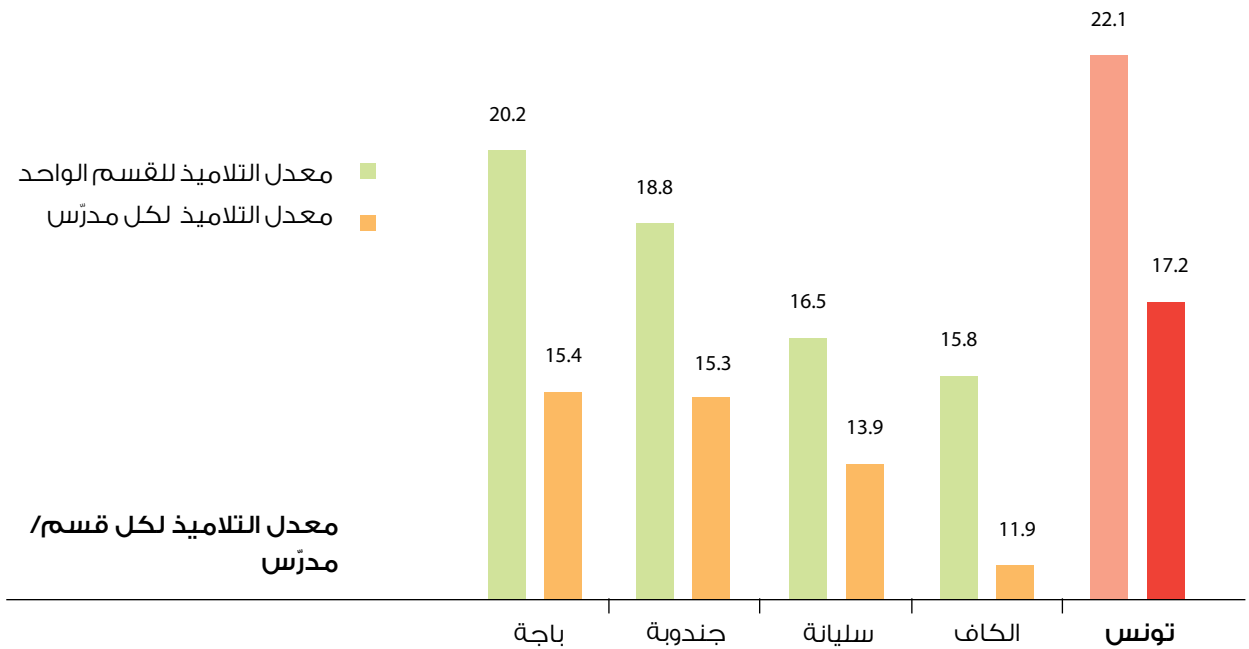
لقد تابعت بدقة العرض الذي قدّمه السيد بكّاره. على الورق، يبدو عدد الجمعيات الناشطة في الشمال الغربي التونسي جيدًا. أما على أرض الواقع، فإن نطاق عملها محدود جدًا، إن لم يكن معدومًا.

أشار العديد من المشاركين إلى نقص الديناميكية لدى ولايات الشمال الغربي في مجال التنمية الاجتماعية والتربوية. وفي هذا السياق، شكك مدرّس من سليانة في أداء المنظمات ذات الأهداف الاجتماعية:

إنّ النظام التربوي في المنطقة يشكو من عجز كبير إلى درجة أنه ينتج شابًا يصبح متقبلًا للأفكار المتطرفة.

على المستوى التربوي، اتفق المشاركون على أن المنطقة الشمالية الغربية تشكو من نقص فادح في المدارس الأساسية والمهنية وكذلك في الجامعات القادرة على إنعاش المنطقة وخلق فرص العمل. وقد لخص نقابي من جندوبة الخطر الناجم عن ذلك:

تبيّن الإحصائيات التي نشرتها وزارة التربية أن معدل عدد التلاميذ للصف الواحد ولكل مدرّس في ولايات الشمال الغربي هو دون المعدل الوطني، مما يوحي بأن بعض ظروف التعليم في بقية ولايات الجمهورية أفضل. ولعل المشكلة إذن لا تكمن في الظروف المادية للتعليم بل ترجع إلى السياق الاجتماعي. ففي الواقع، يعاني ثلث سكان الشمال الغربي من الأمية، كما أن 47% فقط من هؤلاء السكان بلغوا مستوى البكالوريا (مقارنة بـ 57.5% على مستوى البلاد بأكملها).



المصدر: الإحصائيات المدرسية 2012/2013، وزارة التربية

www.education.gov.tn/article_education/statistiques/stat_education2012.pdf

يجب استحداث مركز للتكوين المهني يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الشمال الغربي التونسي، بهدف تشجيع التوظيف المحلي في مشاريع تنمية بالجهة.

ثمة حلٌّ قَدِّمه مدرّس آخر، وهو أن تطوّر الدولة هياكل التعليم بشكل يجعلها أكثر تجذراً في الواقع المحلي ويساهم في تحفيز الشباب على الانخراط في تنمية منطقتهم. فالكثير من شباب الشمال الغربي يغادرون الجهة إثر الانتهاء من الدراسة وينزحون إلى المناطق الأكثر ازدهاراً من البلاد التونسية بحثاً عن فرص العمل.

ينبغي على الدولة وعلى الجهات تحسين عمليات توظيف الأطباء المتخصصين ودعم تعيينهم في ولايات الشمال الغربي. ونحن بحاجة أيضاً إلى مراكز طبية قريبة وأكثر حداثة.

في مجال الصحة، دعا مواطن من ولاية سليانة إلى تعزيز استخدام للعروض المقترحة في الشمال الغربي التونسي:

أقترح مراجعة المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، وخاصة في ما يتعلق بشفافية أعضائها والجهات المانحة لها.

وأخيراً، لفت العديد من المشاركين إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني للجمعيات والأحزاب السياسية، معبرين عن قلقهم من الإضرابات والمسيرات التي تناهز حد الإفراط في بعض الأحيان وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وأفاد مدرّس من ولاية الكاف أنه من المحبذ اعتماد سياسة مالية ذات شفافية أكبر مع الجمعيات.

4. الأمن العام:

النهوض بإصلاح قطاع الأمن

ملاحظة حول إحصائيات الجريمة في تونس

بسبب النقص في الإحصائيات المفضلة حول الجريمة في البلاد التونسية، لم يكن بمقدور مؤلفي هذا التقرير التحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا القسم ولا التعمق في أبحاثهم. فوزارة الداخلية لا تنشر سوى بعض الإحصائيات على المستوى الوطني، على غرار العدد الإجمالي للاعتقالات في البلاد التونسية. أما جهويًا فلا تنشر الوزارة إحصائيات مفصلة من شأنها أن تثري هذا النوع من التقارير. وللسبب ذاته، لم يكن بالإمكان إدراج خارطة لمراكز الشرطة نظرًا إلى أن السلطات تعتبر مواقعها معلومات سرية.

وقد لفت منظمو الندوة انتباه السلطات إلى ضرورة إعلام المواطنين بمواقع المراكز الأمنية التي يمكنهم التوجّه إليها. كما أن الاستفادة من إحصائيات الجريمة تتيح للوزارة وللسلطات الجهوية وقوات الأمن مكافحة الجريمة بطريقة أكثر منهجية. ففهم أصول الجريمة واتجاهاتها يمكن على المدى البعيد تحديد وتقييم فعالية العمل الأمني.

وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز نظام المعلومات الإحصائية في مجالات الجريمة والهجرة وإدارة الحدود في تونس يندرج ضمن التوصيات المصادق عليها في إطار تقييم التحقيق الجنائي وجمع البيانات الجنائية (وزارة الداخلية، وزارة العدل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2014 UNODC)، ومراجعة الأقران حول الهجرة وإدارة الحدود (وزارة الداخلية، والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة ICMPD، والمنظمة الدولية للهجرة 2013 IOM)، ومراجعة الأقران حول قطاع الأمن (وزارة الداخلية والاتحاد الأوروبي، 2014). كما يلتقي مع الرؤية الاستراتيجية 2019-2015 لوزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

نعاني حاليًا من غياب التفكير الاستراتيجي. من شأن استراتيجية الأمن الوطنية أن تمكّننا من استباق التهديدات الأمنية التي تترتب بنا. كما تتيح لنا هذه الاستراتيجية تطوير رؤيتنا لمستقبل الأمن في تونس. ولكن ما زلنا نفتقر بشدة إلى المخيلة اللازمة لتكوين هذه الرؤية.

في ما يتعلق بالأمن العام، أشار العميد مختار بن نصر، نائب المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، إلى أنه لا بد من مواجهة تحديات عدّة لضمان تطبيق مبادئ الأمن الانساني في تونس. ومن جملة أمور أخرى، أكد العميد بن نصر على أهمية إصلاح القطاع الأمني ووضع استراتيجية أمنية وطنية تكون بمثابة دعامة صلبة له.

وقد أثارت هذه المسألة الهامة العديد من ردود الفعل.

النقاش 4

الأمن العام: ما رأي المشاركين من الشمال الغربي التونسي؟

ينبغي توضيح الإطار التشريعي لقوات الأمن، ثمّة اليوم
النباس حول الأدوار والمهام. كما ينبغي مراجعة هيكلية
وزارة الداخلية نفسها لضمان أكبر قدر من الكفاءة لها.

اتفق العديد من المشاركين على ضرورة إصلاح قطاع
الأمن التونسي. و أكد ضابط شرطة من جندوبة على
ضرورة تحديد الإطار القانوني والمؤسسي الذي
يحكم عمل قوات الأمن التونسية بشكل أفضل:

ينبغي إنشاء مكتب وطني للاستخبارات يتولى التركيز
على المناطق الحدودية، ويمكنه الاعتماد على مساندة
المواطنين. ويجب كذلك أن تتلقى قوات الأمن المنتشرة
على الحدود تجهيزات ومعدات جديدة.

بخصوص استحداث هيكلية أمنية جديدة، اقترح
ضابط شرطة في باجة إنشاء مصلحة جديدة
للاستخبارات الداخلية:

قبل الثورة، كان حراس الغابات يتمتعون بدراية
واسعة بتلك المناطق ويبلغون السلطات بأي تحركات
مريبة يرصدونها، كما أنهم كانوا يتفاوضون أجورهم من
الدولة. أما بعد الثورة، فأحيل كل الحراس إلى التقاعد وتم
استبدالهم بأخرين تنقصهم الدراية اللازمة لهذا العمل،
وهذا ما أتاح للعديد من مخيمات التدريب التابعة للخلايا
الإرهابية أن تتمركز في الغابات.

اعتبر بعض المشاركين أن الميدان الخصوصي في
الشمال الغربي لا يخضع لسيطرة قوات الأمن
التونسية وبالتالي يساهم في ظهور الجماعات
المسلحة التي تستقر في المناطق النائية. وأشار نقابياً
من القوات الأمن الداخلي في جندوبة إلى أن ذلك
يعود جزئياً إلى العملية الانتقالية التي تجري داخل
المؤسسات العمومية:

ماذا يعني "إصلاح قطاع الأمن" (RSS)؟

ينطلق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة من نظرة واسعة لقطاع الأمن. وبذلك، يشمل مصطلح
"حوكمة قطاع الأمن" الأطر القانونية والمؤسسية، والسياسات والممارسات والثقافات، والمعلومات المتاحة التي
تشكل أساس العمل الأمني.

بالتالي، يمكن إصلاح قطاع الأمن من تطوير أجهزة أمنية فعّالة وفاعلة وشفافة، تخضع لمراقبة سليمة من قبل
السلطات الثلاثة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتعمل في نطاق احترام القانون، كما يكون أفرادها مطالبين
بالخضوع للمساءلة عن أفعالهم.

يتوفر القليل من المعلومات حول هيكلية وزارة الداخلية. فالوزارة لا تنشر مثلأ أي تنظيم هيكلية مفضل يتضمّن أسماء أصحاب المناصب الهامة. ومن جهة أخرى، تعتبر عدة قوانين رئيسية متعلقة بهيكلية قوات الأمن سرية، وخصوصاً:

الأمر عدد 704 لسنة 1991 المؤرخ في 3 ماي 1991 المتعلق بتنظيم هيكل قوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية المنقح والمتمم بالأمر عدد 1587 لسنة 1991 المؤرخ في 5 سبتمبر 1991.

التعديلات:

- الأمر عدد 1587 لسنة 1991 المؤرخ في 5 سبتمبر 1991
- الأمر عدد 201 لسنة 2001 المؤرخ في 22 أكتوبر 2001 المتعلق بتنظيم هيكل قوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية
- الأمر عدد 61 لسنة 2003 المؤرخ في 7 أبريل 2003 المتعلق بتنظيم هيكل قوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية والتنمية المحلية
- الأمر عدد 97 لسنة 2003 المؤرخ في 22 ماي 2003
- الأمر عدد 64 لسنة 2004 المؤرخ في 24 أبريل 2004
- الأمر عدد 82 لسنة 2004 المؤرخ في 5 جوان 2004

بالإضافة إلى إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي، اقترح المشاركون إنشاء هيكل جديدة، وفرض قواعد سلوك في حالة القتال، وأخيراً وضع برامج مصالحة بين السلطات وأسر المقاتلين غير الشرعيين.

تدخل جهاز الأمن لتوقيف سلفيين في منطقة الروحية في ولاية سليانة. وكان هذا التدخل عنيفاً وعرض سلامة المدنيين للخطر مع العلم بأنهم لم يكونوا معنيين بالأحداث.

شهد بعض المشاركين عمليات أمنية في الجهة. ووصف ثلاثة شهود الأحداث التي وقعت في مدينة الروحية (سليانة) يوم 11 أبريل 2014، والتي جرت خلالها اشتباكات بين قوات الأمن وجماعات مسلحة في حضور مدنيين:

اقتحمت قوات الأمن مقاهي ومنازل المنطقة في الساعة السادسة صباحاً ودخلت على الناس. لقد اعتدى الأعوان على الجميع، حتى المدرّسين، متعللين بمكافحة الإرهاب. كان من الأجدر التوفيق بين التدخلات الأمنية واحترام حقوق المواطنين.

وصف شاهد من الروحية عنف هذه الأحداث. ودعا نقابي من باجة قوات الأمن إلى احترام مبدأ التناسب خلال هذا النوع من التدخلات:

كنت حاضراً عند دفن "إرهابي" حين دعت العائلات إلى الثأر. يجب الشروع في عملية مصالحة مع هذه الأسر وتوفير الدعم المادي لها لتجنب أي خطر محتمل جديد من طرفها.

تعليقاً على الرد العنيف الذي اتبعته السلطات التونسية لمواجهة العنف على أرضها، اقترح متقاعد من الجيش التونسي التصدي بالحوار وتدابير الإدماج لإدانة عائلات عناصر الجماعات المسلحة الذين قتلوا خلال المدهامات الأمنية.

في الروحية، ثمّة مواطنون يقدمون الدعم اللوجستي للإرهابيين، من دعم مادي، وغذاء، ومعلومات ... هذه الجماعات لا تنشط في تونس فحسب، بل تتوجّه أيضاً إلى سوريا للجهاد. وكلّ محاولة للدخول في حوار معها ستبوء بالفشل الذريع.

خلافًا للمقاربة السلمية المذكورة آنفًا، أبدت مدرّسة ونقابية من الروحية شكوكًا جدية إزاء إمكانية إطلاق حوار بناء مع الجماعات المسلحة وأنصارها.

شكّل تونس وحدة ثقافية ودينية، ويعتبر هذا مصدر قوتها. إذ يتعاسم التونسيون الإيمان نفسه بالإسلام، وهذا يعتبر خطوة لأنه يشجّع على الحوار ونبذ العنف.

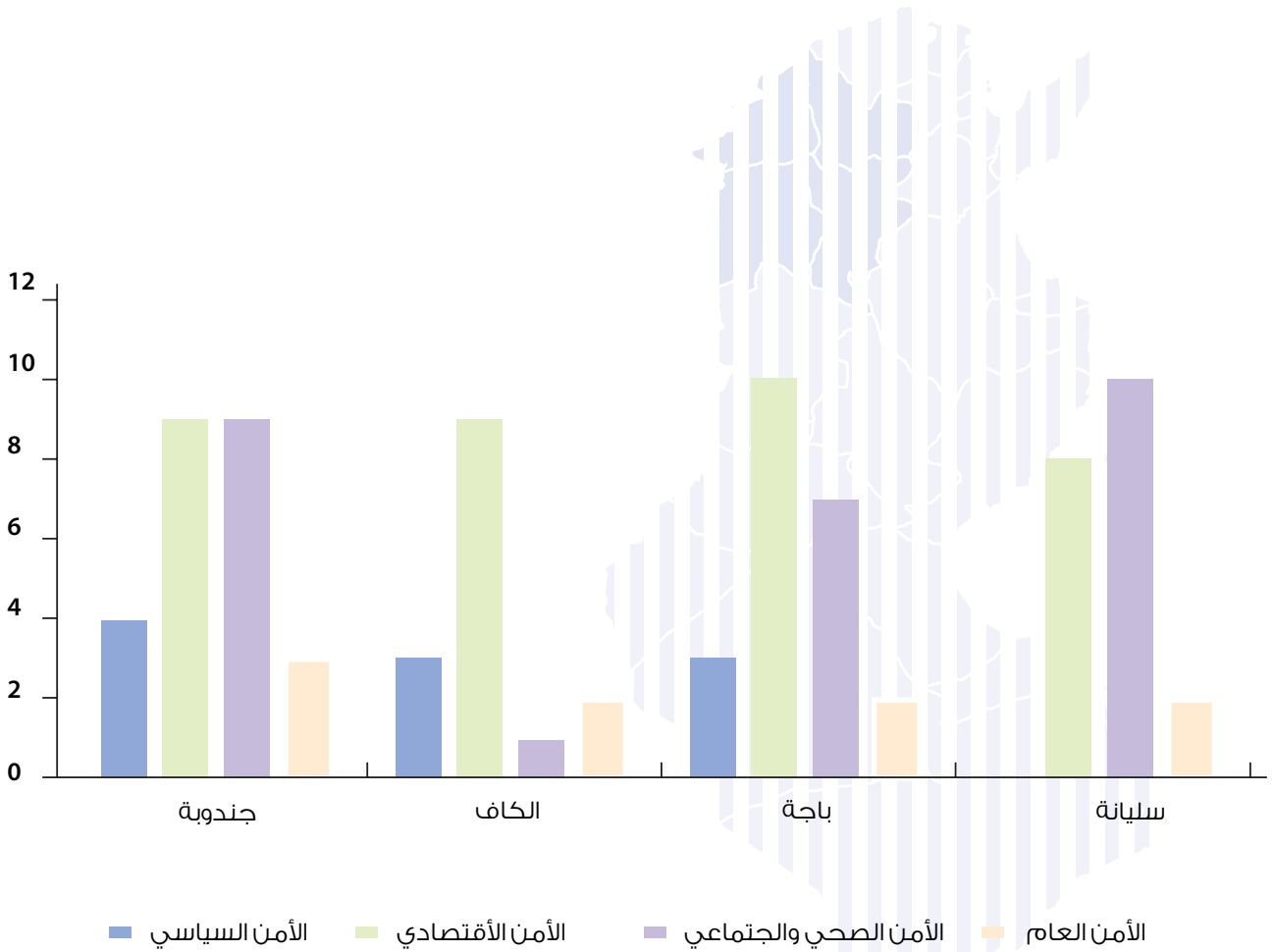
شدد الشيخ فريد الباجي، وهو عضو في المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، أن المقاربة التونسية للأمن العام تفرض البحث عن حلول سلمية للمشاكل التي تواجهها البلاد:

وأخيرًا، أعرب الشيخ الباجي عن خشيته من وجود بعض الفصائل التي تدعو إلى مقاربة دينية متطرفة. لمواجهة هذه الظاهرة، أوصى الشيخ باعتماد تعليم أفضل للإسلام المعتدل لجميع شرائح المجتمع.

توصيات المشاركين

في ختام الندوة، التقى المشاركون ضمن مجموعات عمل تمثل الولايات الأربع: جندوبة، والكاف، وباجة، وسليانة. وصاغوا مجموعة من التوصيات لتطوير الأمن الإنساني على المستوى المحلي. وقد تم تضمينها في هذا الجزء، كل منطقة على حدة. أدرجت توصيات من المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة من جهتها في نهاية الجزء.

جدول موجز



1. ولاية جندوبة

توصيات بشأن الأمن السياسي:

- إعادة النظر في المرسوم عدد 87 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية.
- تشجيع الشفافية في ما يتعلق بمصادر تمويل الأحزاب السياسية.
- تشجيع الشفافية المالية داخل الإدارة.
- ضمان إجراء انتخابات شفافة.

توصيات بشأن الأمن الاقتصادي:

- تعديل مجلة الغابات المحورة بالقانون عدد 20 المؤرخ في 13 أبريل 1988 للسماح بنشر العمران في مناطق الغابات، وتأمينها وإيجاد فرص العمل؛
- تشجيع أنواع جديدة من السياحة المرتبطة بالموافع التاريخية غير المستغلة حتى الآن؛
- إنشاء مناطق للتجارة الحرّة؛
- تشجيع مشاركة التونسيين في الإنتاج الاقتصادي المحلي، وتخفيض تكاليف الإنتاج؛
- إصلاح البنية التحتية المتضررة؛
- إعادة تنظيم مسالك التوزيع؛
- الإسراع بإصدار مجلة جديدة للاستثمار؛
- ربط جندوبة بالطريق السريع؛
- إيجاد حلول لظواهر التهريب.

توصيات بشأن الأمن الاجتماعي:

- مراجعة القانون عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات؛
- مراجعة وتحديث البرامج التربوية؛
- إصلاح هيكلية جامعة الشمال الغربي؛
- النهوض بالتكوين المهني وفقاً لخصوصيات الجهة، من أجل تشجيع التوظيف المحلي؛
- تعزيز المؤسسات الثقافية؛
- تكثيف عدد الملتقيات والندوات في الجهة؛
- ربط جندوبة بخدمات توزيع المياه الصالحة للشرب؛
- تحسين البنية التحتية الصحية؛
- التوعية، من خلال التربية، على ثقافة الحياة المشتركة والمواطنة في الجهة.

توصيات بشأن الأمن العام:

- مراجعة الإطار التشريعي لقوات الأمن؛
- مراجعة هيكلية وزارة الداخلية؛
- مراجعة القانون عدد 75 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

2. ولاية الكاف

توصيات بشأن الأمن السياسي:

- مراجعة الدولة لإجراءاتها المتبعة في مجال تعيين كبار الموظفين، سعياً لعدم تسييسها؛
- مراجعة المرسوم عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالجمعيات، وخاصة في ما يتعلق بشفافية أرصدها والجهات المانحة لها.
- سنّ نصوص تجرّم الإضرابات والتظاهرات غير القانونية.

توصيات بشأن الأمن الاقتصادي:

- تفعيل الأحكام المتعلقة بالتوزيع المتساوي على جميع الجهات، بموجب الفصل 12 من الدستور التونسي الجديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛
- مكافحة تمويل التهريب والسياسات الداعمة له.
- تشجيع صغار المنتجين من خلال:
 - < إعفائهم من بعض الضرائب،
 - < تخفيض تكاليف الإنتاج،
 - < إلغاء ديونهم،
 - < مراجعة توزيع الأراضي الدولية ذات الصبغة الزراعية (راجع إلى القانون عدد 25 لسنة 1970)
 - < اعتماد التمييز الإيجابي بخصوص الأسعار لمصلحة صغار المنتجين المزارعين.
- إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي؛
- إنشاء وحدات للصناعات الغذائية؛
- إحداث كلية طب جهوية ومستشفى جامعي؛
- تطوير السياحة الزراعية؛
- الإسراع في إسناد اللزمات التي تمكّن من استغلال المصانع والمناجم.

توصيات بشأن الأمن الاجتماعي:

- فرض احترام التزامات الدولة المتعلقة بحياة المساجد.

توصيات بشأن الأمن العام:

- إرجاع أسلحة الصيد المصادرة من المزارعين، من قبل السلطات المحلية (هذه الأسلحة هي في الواقع وسائل للدفاع عن النفس)؛
- تحسين الوسائل اللوجستية للجهاز الأمني.

3. ولاية باجة

وتوصيات بشأن الأمن السياسي:

- تشجيع الخطاب الإيجابي والمحفّز المتعلّق بتنمية الجهة؛
- إرساء العلاقات بين المواطنين والممثلين المحليين والجهويين على أساس الثقة والمصادقية؛
- النهوض بدور الجمعيات، مع العلم بأن الكثير منها غير ناشط.

توصيات بشأن الأمن الاقتصادي:

- مواصلة مقاومة التلوث من خلال التشجيع على استخدام الأسمدة البيولوجية في استغلال الأراضي؛
- النهوض بالزراعة البيولوجية؛
- خفض تكاليف الإنتاج الزراعي؛
- سن قوانين تخدم مصالح المزارعين؛
- تنظيم استغلال الأراضي الزراعية لمنع تشتت استغلالها؛
- استحداث مناطق صناعية؛
- تسهيل وصول الشباب من حاملي الشهادات العليا إلى هذه المناطق وإلى أي مشروع صناعي أو اقتصادي يهدف إلى توليد الفوائد والأرباح للجهة؛
- المساعدة على إيجاد تنسيق أفضل بين السلطات لتسهيل تنفيذ القرارات الإدارية في الجهة؛
- تشجيع مشاركة الأطراف المحلية التي تعمل من أجل تنمية الجهة؛
- التشجيع على تفضيل التغذية، وبصفة خاصة، استهلاك الخيرات السمكية.

توصيات بشأن الأمن الاجتماعي:

- مقاومة الأصولية والأحكام المسبقة من خلال التربية؛
- إيجاد فرص ترفيهية للشباب في الجهة؛
- إقامة الشراكات بين معاهد البحوث والمزارعين؛
- تحسين مستوى التعليم؛
- دعم مدرسة الهندسة؛
- تعزيز المراكز الصحية المحلية، والعيادات، ومصالح الأشعة؛
- تشجيع رجال الأعمال على إنشاء مستشفيات خاصة.

توصيات بشأن الأمن العام:

- مكافحة الجنوح من خلال تجهيز قوات الأمن، وخاصة في المناطق الخطرة؛
- تشجيع التعاون بين المواطنين والسلطات لتعزيز تدفق المعلومات من أجل الوقاية.

4. ولاية سليانة

توصيات بشأن الأمن الاقتصادي:

- إعداد دراسة عن الإصلاح الزراعي؛
- منع تشتت الأملاك الزراعية؛
- النهوض بحماية الدولة للثروة الحيوانية والنباتية؛
- توسيع شبكات الطرقات والمسالك؛
- ربط الجهات بمنشآت الغاز الطبيعي؛
- إنشاء مصانع ومناطق صناعية؛
- تطهير مياه الصرف الصحي؛
- إعادة تدوير النفايات.

توصيات بشأن الأمن الصحي والاجتماعي:

على الصعيد الصحي

- توظيف أطباء متخصصين؛
- تعزيز مهارات الممرضين والخدمات شبه الطبية.

على الصعيد الاجتماعي

- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالجمعيات والأحزاب السياسية؛
- تعزيز اللامركزية.

على الصعيد التربوي والديني

- إنشاء أقطاب جامعية؛
- إنشاء مؤسسات تربوية تجريبية؛
- تجديد التجهيزات في المؤسسات التربوية؛
- العمل على ضرورة اعتدال الخطابات في المساجد؛
- مراقبة المدارس الدينية؛
- مراقبة الجماعات المتطرفة.

توصيات بشأن الأمن العام:

- تعزيز عملية إصلاح القوات المسلحة؛
- تحسين أداء القوات المنتشرة على الحدود.

توصيات المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلّحة

تظهر الممارسات الفضلى والتجارب الدولية أن نجاح الإصلاح الوطني لقطاع الأمن يتوقّف أيضاً على قدرة الحكومة على الأخذ في عين الاعتبار الاحتياجات الأمنية للمواطنين على كامل تراب الوطن.

بفضل هذه الندوة الإقليمية، أُتيحت للعديد من المواطنين فرصة مناقشة احتياجاتهم في مجال الأمن. واستعرض المشاركون مختلف العوامل التي تؤثر على أمنهم البدني والمادي، ثم حاولوا تصوّر مسالك للتحول. وقد أبرزت مشاركة العديد من المواطنين والمواطنات رغبتهم في الانخراط في حوار لامركزي حول الأمن.

وعلى ضوء اهتمام المشاركين بتعزيز عمليات التشاور حول الأمن الإنساني في الولايات التونسية، يوصي المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلّحة بما يلي:

على الصعيد الاستراتيجي

1. فتح حوار وطني حول الأمن الإنساني في تونس، يشمل جميع الأطراف التونسية – أي السلطات التنفيذية، وقوات الأمن، والمؤسسات التشريعية والقضائية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجمعيات المحلية، والقطاع الخاص؛
2. وضع سياسة أمن وطني وسياسات أمنية جهوية لتكون أداة محركة لإصلاح قطاع الأمن في تونس بما يتلاءم واحتياجات المواطنين.

على الصعيد المؤسسي

3. إنشاء منصات استشارية في كل ولاية تونسية تمكّن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرار المتعلّق بأمنهم.
4. تطوير عمليات تشخيصية تمكّن من تحديد احتياجات المواطنين الأمنية عن كثب على الصعيد اللامركزي.

على المستوى العملي

5. إنتاج وتوزيع وزارة الداخلية للإحصائيات حول الجريمة، مفصلة حسب الجهة والولاية والإقليم؛
6. نشر الدراسات والتحليل التي تمكّن السلطات التونسية وكل المعنيين من الإحاطة بشكل أفضل بالتحديات في المجال الأمني على الصعيد المحلي، ومن اتخاذ القرارات ذات الصلة على هذا الأساس في نطاق دولة القانون.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على
القوات المسلحة – DCAF تونس

14، شارع ابن زهر – الطابق الأول

حي الحدايق – 1082 تونس

تونس

الهاتف: +712 1 6 286 755

الفاكس: +712 1 6 286 865

tunis@dcaf.ch

www.dcaf-tunisie.org

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على
القوات المسلحة - DCAF بيروت

مركز جفينور

بلوك – ج

الطابق السادس

شارع كليمنصو

بيروت – لبنان

الهاتف: +961 (0) 1 738 401

الفاكس: +961 (0) 1 738 402

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على
القوات المسلحة - DCAF رام الله

شارع المعارف – 34

رام الله / البيرة – الضفة الغربية

فلسطين

الهاتف: +972 (2) 2 956 297

الفاكس: +972 (2) 2 956 295

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على
القوات المسلحة – DCAF طرابلس

طرابلس – ليبيا

الهاتف: +2189 22 689 256

مقر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على
القوات المسلحة (DCAF)، جنيف عن طريق
البريد:

Geneva Centre for the Democratic Control
of Armed Forces (DCAF)

P.O.Box 1360

CH -1211 Geneva 1

Switzerland

للزوار:

Geneva Centre for the Democratic Control
of Armed Forces (DCAF)

Chemin Eugène-Rigot 2E

CH-1202 Genève

Switzerland

Tel: +41 (0) 22 730 9400

Fax: +41 (0) 22 730 9405

www.dcaf.ch